بسم الله الرحمن الرحيم

Statement of the Republic of Yemen

To the 70th Session of Excom

Geneva, 7-11 October 2019

كلمة الجمهورية اليمنية
في
الاجتماع الـ **70** للجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة
لشئوون اللاجئين (**7 _ 11** أكتوبر **2019**)

يلقيها

الدكتور/ علي مجور
السفير المندوب الدائم لليمن لدى الامم المتحدة في جنيف

سعادة السيد بوجمعة ديلمي **رئيس اللجنة التنفيذية**

سعادة السيد فيليبو جراندي **المفوض السامي لشؤون اللاجئين**

السيدات والسادة

في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأمانة العامة للمفوضية على الترتيب والإعداد الجيد لهذا الاجتماع، كما أتقدم بالشكر للمفوض السامي لشؤون اللاجئين على كلمته القيمة، متمنياً له التوفيق والنجاح في قيادة المفوضية السامية خلال المدة المتبقية من فترة ولايته بما يسهم في تحقيق أهداف المفوضية المتمثلة في توفير الحماية والمساعدة للاجئين حول العالم وحشد الدعم الدولي لقضيتهم العادلة.

السيد الرئيس ،، السيدات والسادة،،،

يتم عقد هذا الاجتماع للعام الخامس على التوالي واليمن مازالت تمر بظروف استثنائية صعبة بسبب الحرب التي فرضتها الميلشيات الحوثية المسلحة المتمردة المدعومة من إيران على الشعب اليمني بالإضافة إلى ما تعرضت له العاصمة المؤقتة عدن ومحافظتي أبين وشبوة ومؤسسات الدولة خلال الأسابيع القليلة الماضية من تمرد مسلح على الحكومة الشرعية من قبل ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحزام الامني التابعة له وبدعم مالي ولوجستي واعلامي من قبل دولة الامارات العربية المتحدة، والذي أسهم في إطالة أمد الصراع وإنهاء انقلاب الميليشيات الحوثية وعمل على تعقيد الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية شاملة مبنية على المرجعيات المتفق عليها.

السيد الرئيس ،، السيدات والسادة،،،

تسبب انقلاب المليشيات الحوثية المسلحة في حدوث ازمة إنسانية كبيرة في اليمن، ناهيك عن قصف هذه المليشيات للأحياء السكنية وحصار المدن بما فيها مدينة تعز وممارسة كافة أنواع الانتهاكات بحق الكثير من المدنيين من أبناء الشعب اليمني بما في ذلك الاعتقال التعسفي و الاختطاف وسوء المعاملة في خرق فاضح واضح للقانون الإنساني الدولي و القانون الدولي لحقوق الانسان كما تقوم بزرع الألغام الأرضية بشكل عشوائي في كافة المناطق التي تخضع لسيطرتها وبأعداد كبيرة في محافظتي الحديدة وتعز، وتعمل تلك الميليشيات على عرقلة توزيع المساعدة الإنسانية عبر اعتقال و تخويف العاملين في المجال الإنساني وتقوم هذه المليشيات بسرقة المساعدات الغذائية وبيعها في السوق السوداء متسببة في حرمان المستحقين لها وقد اقرت الأمم المتحدة بذلك في العديد من تصريحاتها والتي اكدت بأن السياسات التي ينتهجها الحوثيون تتسبب في مفاقمة حدة الأزمة الإنسانية ودخول شرائح أوسع من المواطنين في قائمة الفقراء والمحتاجين للدعم والمساعدة وبأعداد كبيرة في المناطق التي تقع تحت سيطرتها حيث أصبح

86% من اليمنيين أي ما يقارب 24.1 مليون شخص بحاجة الى مساعدات انسانية نتيجة نقص الغذاء والدواء والمياه. ونتيجة لهذه الأوضاع المأسوية ارتفع عدد النازحين اليمنيين إلى **3.65 مليون** نازح، منهم **53,240 ألف** أسرة نازحة منذ يناير 2019م. كما تشير التقديرات إلى ان عدد النازحين اليمنيين إلى الخارج بسبب هذه الحرب بلغ (**407,967**) ألف شخص ولم يحصل اغلبهم على صفة اللجوء في البلدان التي يقيمون فيها.

السيد الرئيس ،، السيدات والسادة،،،

على الرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة التي تمر بها اليمن إلا أنها ملتزمة بالمواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بوضع اللاجئين وخاصة اتفاقية عام 1951م وبروتوكول عام 1967م الخاص بحماية اللاجئين. وفي هذا الصدد، تمنح الجمهورية اليمنية صفة اللجوء منذ ما يُقارب 29 عاماً للقادمين اليها من الصومال ودول القرن الافريقي وعدد من الدول العربية، حيث تقدم لهم الحماية اللازمة و الخدمات و التسهيلات الممكنة من خلال فتح مكاتب الاستقبال ومخيمات الإيواء، وذلك بالتنسيق مع مكتب منظمة الهجرة الدولية ومكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن منذ افتتاح مكتبها في صنعاء عام 1991م ومكتبها الآخر في مدينة عدن في 1992م. وفي هذا السياق، تنوه حكومة بلادي إلى أن موازنة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المرصودة لتمويل انشطتها في اليمن والتي قدرت بـ198 مليون دولار للعام الحالي 2019 غير كافية حيث لم يتم تحصيل إلا 116 مليون دولار منها حتى الآن، ولذا فإن بلادي تطلب من المفوضية مضاعفة الموازنة لتلبي تطلعات التحديات التي تواجه اللاجئين في اليمن الذين تجاوز عدد المسجلين منهم في اليمن لدى المفوضية (**266** ألف) لاجئ أغلبهم من جنسيات صومالية وإثيوبية بالإضافة إلى أكثر من عشرة آلاف طالب لجوء وفق ما جاء في تقرير المفوضية الصادر في 23 سبتمبر 2019م. علماً، بأن تقديرات الحكومة اليمنية تشير إلى ان أعداد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء الذين استضافتهم اليمن خلال السنوات الماضية يتجاوز المليون لاجئ ومهاجر، وتقدم الحكومة لهم كافة الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وفرص العمل على قدم المساواة مع المواطنين اليمنيين.

السيد الرئيس ،، السيدات والسادة،،،

لا تزال اليمن تستقبل تدفق غير مسبوق من الفارين من القرن الافريقي عبر خليج عدن والبحر الأحمر هرباً من النزاعات المسلحة والآثار السلبية للتغير المناخي ومحاولة استخدام اليمن كمحطة عبور إلى دول المنطقة. وقد شهد هذا العام زيادة كبيرة في تدفق اللاجئين والمهاجرين مقارنة بالأعوام السابقة حيث قدرت منظمة الهجرة الدولية ان (**18,320**) لاجئ وصلوا اليمن في شهر ابريل 2019 فقط، علاوة على (18,904) شخص وصلوا في مايو 2019 وهو ما يُعتبر أعلى عدد يُسجل منذ البدء في إحصاء عدد القادمين إلى اليمن في العام 2006 حيث يمثل الاثيوبيون 90 في المئة منهم مقارنة بـ 10 في المئة من الصوماليين. وقد بلغ اجمالي الواصلين في النصف الأول من هذا العام (**84,378**) شخص ومن المتوقع بنهاية العام الحالي أن يتجاوز عدد الفارين من القرن الافريقي إلى اليمن الرقم المسجل في العام الماضي والبالغ (**159,838**) شخص وهذا يمثل اكبر موجة لجوء في شرق القارة الافريقية، وقد قامت الحكومة اليمنية بانشاء مراكز استقبال وإيواء للقادمين الافارقة بالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية في مدينة عدن. كل ذلك زاد من حدة الأعباء المالية والأمنية والاقتصادية الملقاة على كاهل الحكومة اليمنية، التي تعاني من أوضاع اقتصادية وأمنية صعبة منذ خمس سنوات.

السيد الرئيس ،، السيدات والسادة،،،

أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى السواحل اليمنية، مؤخراً، مصدر قلق يهدد الأمن القومي للجمهورية اليمنية، خصوصاً بعد وصول الأعداد الهائلة منهم خلال الأشهر السابقة حيث تجاوز معدل تدفقهم **600** شخص في اليوم وفقاً للإحصائيات آنفة الذكر. وأود أن أنوه هنا إلى أن المليشيات الحوثية تقوم باستغلال معاناة المهاجرين الأفارقة وتنفذ عمليات استقطاب واسعة في أوساطهم إلى معسكرات سرية من أجل تدريبهم والزج بهم إلى جبهات القتال مقابل إغراءات بمنح مكافأة مالية شهرية ووعود بمنحهم الجنسية اليمنية، وقد وثقت قوات الجيش الوطني مقتل وإصابة مئات منهم في جبهات القتال. وفي هذا الصدد، تدعو الحكومة اليمنية إلى تكثيف العمل والقيام بعملية حصر شاملة وفرز للوافدين في محافظة عدن، وتحديد من ينطبق عليهم شروط اللجوء، للبقاء تحت مسؤولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، و إعادة من لا تنطبق عليه شروط اللجوء إلى بلدهم مباشرةً في مراكز الاستقبال التي تم إنشاؤها.

السيد الرئيس ،، السيدات والسادة،،،

ان المجتمع الدولي معني بإرساء الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وكذا تقديم العون والمساعدة لدول هذه المنطقة التي تعاني من النزاعات المسلحة والاثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الجفاف والتغير المناخي الذي أثر سلباً على قطاع واسع من الناس في هذه المنطقة وتسبب في هجرة الآلاف منهم طلبا للأمن أو للاستقرار الاقتصادي.

تدعو اليمن المجتمع الدولي للإيفاء بالتزاماته تجاه الدول التي تستضيف اللاجئين على أراضيها من خلال المشاركة الدولية الواسعة في تحمل العبء في كافة الجوانب المتصلة باللاجئين بما فيها الحماية والإغاثة الإنسانية وإيجاد الحلول الدائمة، وتؤكد على ضرورة تقديم الدعم الكاف لها لتمكينها من مواجهة الأعباء السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة لموجات اللجوء التي تؤثر عكسيا على التطور الاقتصادي والاجتماعي والتوازن الديمغرافي في الدول المستضيفة لا سيما الدول النامية منها. وفي هذا الصدد، تدعو الحكومة اليمنية المجتمع الدولي إلى تخصيص المزيد من الموارد المالية والإنسانية للتعامل مع مشكلة اللاجئين في الدول النامية، كما انها تتطلع إلى مزيدٍ من التنسيق والتعاون مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين بغية تطوير المشاريع والبرامج الهادفة الى تحسين اوضاع اللاجئين في اليمن وبقية الدول المستضيفة، وكخطوات عملية تدعو إلى:

1. مساعدة اليمن وبقية الدول النامية في توفير فرص عمل للقادرين ودعم برامج التنمية في المجتمعات المحلية المحيطة بمخيمات اللاجئين؛
2. دعم خطة وتمويل مشاريع المساعدات النقدية للاجئين والنازحين، لما في ذلك من أثر هام في مساعدة الفئات المستهدفة، وكذا تخفيف الاعباء على البلدان والحفاظ على كرامة اللاجئ والنازح، انطلاقا من مبادىء تقاسم الاعباء والمسؤوليات وحماية اللاجئين.
3. تقديم المساعدات المادية والفنية الكفيلة بإقامة مخيمات للاجئين والمهاجرين في المناطق المستقرة في دول القرن الافريقي بما يجنب اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية ويلات الرحلة البحرية التي تعرض حياتهم للخطر وغيرها من الانتهاكات التي يتعرضون لها.

4. تكاتف جهود الدول والمنظمات المانحة لتشجيع العودة الطوعية للقادمين من أقاليم وأماكن مستقرة في القرن الافريقي.
5. التشارك في المسؤوليات وتقاسم اعباء اللجوء بشكل عادل بين الدول الاعضاء للمفوضية.
6. اتباع نظام فعال لتحديد الاحتياجات من خلال انشاء خطة عمل تحدد كافة احتياجات المناطق والفئات الاكثر تضرراً، كون ذلك سيسهم في تحقيق مبدا الشفافية والشمولية عند تحقيق برنامج المفوض السامي.

السيد الرئيس ،، السيدات والسادة،،،

تعبر الحكومة اليمنية عن اهتمامها العميق بمآسي اللاجئين اليمنيين وبقية اللاجئين في مختلف انحاء العالم وتؤكد بان إيواء اللاجئ وتقديم الحماية له يعتبر من القيم والمبادئ الإسلامية التي يدعو إليها ديننا الإسلامي قبل ان تتبناها المواثيق والمعاهدات الدولية، وفي هذا المقام، لا ننسى أن نثمن الدور الهام للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في دعم ومساندة اللاجئ اليمني في دول المهجر، ولا يفوتنا تقديم الشكر للدول التي قامت باستضافة النازحين اليمنيين الفارين من الحرب.

وفي الختام، لا يسعني الا ان أتقدم باسم الحكومة اليمنية بالشكر والثناء للمنظمات الدولية والمحلية التي تعمل في اليمن لخدمة اللاجئين والنازحين والمهاجرين، وأخص بالذكر مركز الملك سلمان للإغاثة ومكتب المفوضية في اليمن على جهودهم المضنية والدائمة لخدمة اللاجئين في بلادنا. كما أعبر عن تقديرنا للدعم والمساعدات التي تقدمها الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، ونتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي بما يمكننا من مواجهة التحديات التي تواجهها بلادنا، مؤكداً بان اليمن ستواصل تعاونها مع المجتمع الدولي للتعامل مع مشكلة اللاجئين وفقاً لالتزاماتها والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وشكراً